(79) الاِمامة والخلافة قد تقدّم في صدر الكتاب انّ هناك أصلين انفرد بهما مذهب الشيعة الاِمامية، ولذلك يُعدّان من أُصول المذهب، دون أُصول الدين، لاَنّ الثاني عبارة عن الاَُصول التي يشترك فيها جميع المسلمين بخلاف أُصول المذهب، فانّها من خصوصيات مذهب دون مذهب آخر، وقد تقدّم انّ التوحيد والمعاد والنبوة العامة والخاصة ممّا اتفقت عليه عامة المسلمين دون العدل والاِمامة، فالاَوّل قالت به المعتزلة و الشيعة، والثاني انفردت به الشيعةوبالاَخص الاِمامية منهم، وقد فرغنا عن بيان العدل ودلائله و شبهاته و حلولها، فحان البحث في الاَصل الثاني وهو الاِمامة والخلافة. وليُعلم انّ أصل الاِمامة ممّا اتّفقت عليه كلمة المسلمين إلاّ بعض الفرق الشاذة، فالجميع على لزوم وجود إمام يقود الاَُمة إلى الصلاح والفلاح، ويقوم بإدارة البلاد على أفضل وجه، ويُطبّق الشريعة على صعيد الحياة إلى غير ذلك ممّا كان النبي - صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- يقوم به. وهذا ممّا لا خلاف فيه بين المسلمين. إنّما الكلام في أنّ تعيين النبي - صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- ونصبه لهذا المنصب، هل هو بيد اللّه سبحانه وبذلك يُعَدّ منصب الاِمامة كالنبوة، منصباً إلهياً؟ أو بيد الاَُمّة أو بعضهم فتصير الاِمامة منصباً اجتماعياً كسائر المناصب الاجتماعية أو السياسية التي يقوم